# مشاكل النظام التعليمى فى مصر

**الدكتور / محمد سعد زغلول سالم**

**مدرس الوراثة الطبية**

**كلية طب جامعة عين شمس**

**سبتمبر ١٩٩٢**

يُمَثِّل التعليمُ فى مصر هَمّاً قومياً ـ إذا جازَ هذا التعبير ـ يعيشه ويعاني وطأته المسؤولون وجموعُ الشعب على حدٍ سواء. وإذا كانت مشاكل التعليم ـ مثلها فى ذلك مثل مشاكل الصحة والأمن والإسكان وغيرها ـ هى هموم قومية مزمنة طالَ بها الأمد حتى أصبحنا متكيفين معها ومتقبلين لها كمشاكل فى حاجةٍ إلى حلول نقوم بها (قدر إستطاعتنا) و (كلما إستطعنا) ، فإن مكمن الخطر هنا هو فى رد فعلنا السلبى هذا تجاهَ مشاكل التعليم بالذات. فالتعليم هو الركن الأساسى فى قيام أى نهضة دينية أو علمية أو معرفية ولا يمكن مقارنته بأى من نواحى الحياة الأخرى لأنه هو الأساس الذى تقوم عليه جميع تلك النواحى المختلفة ، وهذه حقيقة بديهية بالطبع فليس هناك أى شىء يمكن عمله بدون التعليم ، ولذا تستحق مشاكل وهموم التعليم بالذات إهتماماً خاصا وعناية فائقة .. ليس بالكلام الذى صار الحل الأمثل لمعظم مشاكلنا ولكن بالتفكير والتخطيط والإدارة والتنفيذ ، فعندئذٍ فقط يحق لنا أن نتوقع ناتجاً إيجابياً لهذا الجانب الحيوى والأساسى لأى نهضة نرجوها فى أى مجال فى حياتنا.

والواقع أنَّ هناك العديد من الأسباب لهذه المحنة التى يمر بها التعليم فى بلادنا ربما كان أبرزها تعدُّد أطراف ومكونات العملية التعليمية (التلميذ ، المدرس ، المناهج الدراسية ، أماكن وأدوات التعليم ، أساليب ومفاهيم التعليم) وكذلك إرتفاع التكلفة المالية اللازمة لتقديم الخدمة التعليمية المثالية بما يفوق قدرة الدولة على دعمها إلا أننى أعتبر أن أهم أسباب تعثر النظام التعليمى فى مصر هو غياب مفهوم واضح ومحدد متفق عليه ومُلتزَم به لأهداف التعليم ، فهذا هو حجر العثرة لنظامنا التعليمى : ماذا نريد من النظام التعليمى ؟ ماهو الهدف من تعليم التلاميذ ؟ وماهو الإرتباط والتوافق بين هذا الهدف وبين أهداف السياسة العامة للدولة ؟.

وإذا كان من نافلة القول إن السياسة العامة لأية دولة تهدف أولاً وأخيراً إلى تحقيق الأمن والرخاء والتقدم فى شتى المجالات لجميع مواطنيها فإن الهدف الأساسى للتعليم يمكن تحديده بأنه تعليم وإعداد المواطن الكفء القادر على الإسهام الحقيقى فى تحقيق هذه الأهداف بما يملك من علم وخبرة. ورغم بساطة ومنطقية هذا التحديد لهدف التعليم إلا أننا نفتقده فى نظامنا التعليمى ، وليس أدل على ذلك من عشرات أو مئات الألوف من خريجى الجامعات الذين يعانون البطالة منذ سنواتٍ عديدة بعد كل ما قضوه من سنين وما أنفق عليهم من نقود ، وكذلك المستوى

المتدنى علماً وخبرةً للغالبية العظمى من الطلاب فى مختلف المراحل التعليمية من المرحلة الإبتدائية حتى المرحلة الجامعية وهو ما يظهر بوضوح بآثاره السلبية الخطيرة فى مستوى العمل والأداء والإبتكار والتطبيق الذى يتدهور عاماً بعد عام كما نرى ذلك فى نواحى حياتنا المختلفة ، فتدهور الزراعة والصناعة وتخلف العلم والبحث العلمى وإنعدام التخطيط وسوء الإدارة وتخبط الإقتصاد وسوء حالة المحاماة والقضاء وإنهيار مستوى الخدمات الصحية وتدنى كفاءة المرافق الهندسية والمعمارية وغير ذلك من أوجُه الخلل فى حياتنا إنْ هى إلا مظاهر تمثل رغم تنوعها وجهاً واحداً لعملةٍ سيئة وجهها الآخر هو محنة التعليم. فالتعليم السيىء لا ينتج سوى أفراد جهلاء وهؤلاء بدورهم لا يستطيعون غيرَ إقامة دولة متخلفة مصيرها إلى إستعمار أو إلى زوال ولو بعد حين. ولذا فإننى ـ ومثلما يفعل الكثيرون منذ عقود دون جدوى أو فائدة ـ أدق ناقوس الخطر مراتٍ ومرات محذراً من المحنة التى تكتنف نظامنا التعليمى والتى تنذر بأوخم العواقب فيما لو إستمرت هكذا لبضعة عقودٍ أخرى من الزمان.

والواقع أن تحديد الهدف من التعليم وإن كان ركناً أساسياً لضمان صحة العملية التعليمية إلا أن تعدد أطراف هذه العملية كما ذكرنا قبلاً يمثل جانباً هاماً لمشكلة التعليم نظراً لصعوبة التحكم الكامل فيها بما يحقق الهدف المطلوب. فإذا كان من الممكن التحكم فى مناهج وأساليب وأدوات التعليم إلى درجةٍ كبيرة فإن التحكم فى التلميذ أو المدرس ـ وهما عماد العملية التعليمية بأسْرها ـ لهو أمر بعيد التحقق ، فكلاهما فرد فى أسرة فى مجتمع فى عالم كبير قبلَ أن يكون مدرساً أو تلميذاً ، ولذا فمن الطبيعى أن نتوقع تأثُّر كل من هذين الطرفين الأساسيين فى العملية التعليمية بمؤثرات خارجية عديدة تسهم فى تشكيل المثال النهائى المطلوب لهما أحياناً كثيرة بما يتعارض مع الأهداف المحددة للتعليم ، وربما كانت هذه هى أصعب نواحى المشكلة التعليمية والتى أقترح كحلٍ جزئى لها التركيزَ على باقى أطراف العملية التعليمية والتحكم الأمثل فيها بما يعوض الإختلالَ المتوقع فيها بسبب صعوبة التحكم فى طرفَيْ العملية الأساسيين وهما المدرس والتلميذ.

والحقيقة أننى لا أمتلك سوى تصور جزئى أود أن أساهم بتقديمه فى علاج إختلال التعليم ، وهذا التصوُّر ينصب اساساً على الهيكل الشكلى لنظام التعليم فى مصر والذى يمكن تلخيص إختلالاته المتعددة فى المظاهر الآتية :

١ـ الإهمال التدريجى والمستمر لجانب الدين وجانب اللغة العربية فى مراحل التعليم المختلفة. فإنه لمما يدعو إلى الإستغراب والإستنكار هذا الإتجاه المسعور لتدريس المعارف المختلفة باللغات الأجنبية للتلميذ منذ نعومة أظافره. وبعيداً عن المبررات المُعْلنة لهذا الإتجاه وكلها حجج واهية ومبررات متهافتة يكفى الرد عليها منطقياً بتوكيد حقيقة العبء العقلى الواقع على التلميذ من جراء تدريس المعارف له بغير لغته الأم وكذلك بالتمعن فى مدى الخسارة العقلية للتلميذ عندما يدرس العلوم الطبيعية والرياضيات مثلاً لمدة عشرة أعوام وبلغةٍ أجنبية ثم ينتهى به المطاف إلى

الدراسة بالقسم الأدبى أو الإلتحاق بكلية لا تستلزم أية معرفة بهذه المعارف. إننى لا أجد أية مبررات لإستمرار وإستفحال هذا الإتجاه الخطأ والمتزايد نحو تغريب التعليم إلا فى دوافع الطمع والجشع لدى المستثمرين لهذا الإتجاه وفى دوافع النقص والإستعلاء معاً لدى قطاعات الشعب الساعية والمتباهية بهذا النوع من التعليم. إننى لا أنكر أن هذه المدارس أفضل كثيراً من المدارس الحكومية من معظم الوجوه لأنها تحصل على المقابل المادى للخدمة التعليمية المتميزة التى تقدمها البعض القليل منها وأنا لا أعترض على هذا ولا أنتقده ولكن إعتراضى ينصب أساساً على هذا الإتجاه الخاطىء لتغريب التعليم لما له من آثارٍ سيئة وخطيرة نبه إليها الكثيرون من خبراء التربية والإجتماع والتعليم من قبلُ ولكن بدون جدوى أو فائدة.

٢- تعدد أشكال وأنماط ونوعيات التعليم والمؤسسات التعليمية وإختلاف مناهجها وأساليبها وأهدافها وهو نوع من الخلط والتهريج لا يجب السماح بوجوده أو إستمراره. فهناك التعليم الحكومى العام والتجريبى وهناك التعليم الخاص عربى ولغات وهناك أنظمة تعليمية أجنبية ومتمصرة لا تخضع لإشراف الدولة وهذا أمر جد خطير لا يسيغه عقل أو منطق وهناك معاهد حكومية وخاصة متوسطة وفوق متوسطة وعليا وهناك جامعات حكومية وجامعة خاصة وجامعة أجنبية لا تخضع لإشراف الدولة وهناك شهادات مشبوهة يتم معادلتها بمثيلاتها المصرية وغير ذلك من أخلاط تثير الدهشة والإستغراب ليس فقط لعدم الحاجة إليها بل وأيضاً لإنضوائها جميعاً تحت راية نظام تعليمى واحد يئن من جراء إختلالاته العديدة التى يمثل هذا الخليط العجيب أحد أبرز مظاهرها.

٣- غياب التنسيق والتخطيط بين أهداف السياسة العامة للدولة وبين أهداف التعليم. فإنه لمما يدعو إلى الإستغراب أن يلقى التعليم العام النظرى سواء فى المرحلة الثانوية أو الجامعية إهتماماً أكبر بكثير مما يلقاه التعليم التخصصى العملى. إننى أعتقد إعتقاداً جازماً أننا فى أمس الحاجة إلى نموذج الدولة التكنوقراطية لنتخذه مثالاً لنا فى طريق نهضتنا المادية. فنحن لسنا فى حاجةٍ إلى منظرين وموظفين بل نحن فى حاجة ماسة إلى علماء وحرفيين لتحقيق التقدم الذى ننشده ، نحن لسنا بحاجة إلى هذا الكم المهول من المحامين والتجاريين والسياسيين والإجتماعيين والأدباء والفلاسفة بقدر حاجتنا إلى العلماء والحرفيين المتخصصين فى الصناعة والزراعة والطبعة والكيمياء والهندسة والتكنولوجيا والعلوم الصحية والبيئية. إن الهرم التعليمى المقلوب فى مصر ينذر بأخطارٍ كثيرة ما لم يتم تداركه وإصلاحه فى الوقت المناسب. وفى جانب حيوى وهام فى حياة كل أمة كالتعليم فإن الإصلاح غالباً ما يستغرق عقوداً من الزمان وتتحمل أعباءه أجيال من البشر وهذا درس من التاريخ يكفى وحده مبرراً لضرورة البدء فى هذا الإصلاح قبل أن تضيع عقود أخرى من الزمان وأجيال أخرى من البشر.

٤. إفتقاد الإستقرار اللازم لجانب حيوى وهام فى حياة الأمة كالتعليم. فالسياسات الشخصية ووجهات النظر الخاصة وما يستتبع ذلك من قرارت عشوائية تمس بل وتؤثر بعمق فى حياة الملايين من التلاميذ بدون إستشارة خبراء التعليم أصبحت سِمَة واضحة وبصمة ظاهرة على النظام التعليمى فى مصر وهذا أمر شاذ وخطير لأن المفروض أن الوزير ـ أى وزير ـ ليس مسؤولاً عن (وضع سياسة) بل عن (تنفيذ سياسة) تقع مسؤولية وضعها وتحديدها على عاتق العلماء والخبراء والمتخصصين فى مجالها.

وإذا كان لى فى هذا المقال أن أقدم ما أقترحه حلولاً لمشاكل التعليم ـ وهذا أمر بعيد المنال ـ فإننى سأقصر إقتراحى الجزئى هنا على الهيكل الأساسى لنظام التعليم ـ بدون تفصيلات عديدة تحتاج إلى دراسات كثيرة ومستفيضة من العاملين والخبراء فى مجال التربية والتعليم ـ مقدماً له راجياً أن ينالَ حقه من المناقشة والرفض أو التأييد. ويتلخص هذا الشكل الخارجى لنظام التعليم كما أقترحه فى أن تتكون مراحل التعليم التى تشرف على جميع نواحيها وزارة التربية والتعليم دون غيرها من الجهات من المراحل الأربع الآتية :

أ. مرحلة التعليم الإعدادى : ومدتها عشر سنوات تبدأ من عمر خمس سنوات وتنتهى بالحصول على شهادة الإعدادية.
ب. مرحلة التعليم التأهيلى : ومدتها خمس سنوات تبدأ بعد إتمام مرحلة التعليم الإعدادى والنجاح فيها وتنتهى بالحصول على شهادة التأهيلية.
ج. مرحلة التعليم التخصُّصى : ومدتها خمس سنوات تبدأ بعد إتمام مرحلة التعليم التأهيلى والنجاح فيها وتنتهى بالحصول على شهادة البكالوريوس.
د. مرحلة التعليم العالى : ومدتها خمس سنوات تبدأ بعد إتمام مرحلة التعليم التخصُّصى والنجاح فيها وتنتهى بالحصول على شهادة الدكتوراه.

## ١. مرحلة التعليم الإعدادى (مرحلتى التعليم الإبتدائى والإعدادى حاليا)

**الملامح العامة :**

١. مرحلة تعليمية إجبارية مجانية تلتزم بها الدولة ويلتحق بها كلُّ طفل مصرى متى بلغ من العمر خمس سنوات ميلادية كاملة ويتم تدريسها فى المدارس الإعدادية المصرية.
٢. تتكون من عشر سنوات تعليمية مدة كل سنة منها عشرة أشهر كاملة.
٣. ينتقل الطالب من سنة دراسية الى السنة الدراسية الأخرى التالية لها حتى إنتهاء المرحلة التعليمية بدون إعادة لأى سنة دراسية فى حالة رسوبه فيها حيث يخصص لكل سنة دراسية نسبة عشرة فى المائة (١٠٪) من مجموع درجات المرحلة كلها ويتم حساب مجموعه النهائى فى السنة العاشرة الأخيرة طبقاً لمجموع درجات السنوات العشر كلها.

٤. يتكون المنهج الدراسى لهذه المرحلة من المواد الآتية : اللغة العربية. الدين الإسلامى. التاريخ. المنطق ومناهج التفكير. العلوم التكنولوجية. العلوم الطبيعية. الدراسات الإجتماعية. ويتم تدريس كل مناهج هذه المرحلة فى جميع سنوات المرحلة بتدرج يناسب صعوبة فهم المنهج وعمر الطلبة فى كل سنة دراسية.

٥. يُدرس الدين الإسلامى إختياريا للطلبة المسيحيين ليعرفوا هوية المجتمع الإسلامى الذى يحيون فيه وليعرفوا حقوقهم وواجباتهم التى يكفلها لهم الدين الإسلامى والتى يلتزم بها المجتمع تجاههم كما يدرس لهم الدين المسيحى إختياريا كمنهج دراسى كامل.

٦. تدرس الفنون (الموسيقى ـ الرسم ـ النحت ـ الزخرفة ـ التصوير) إختياريا ضمن مناهج الهوايات بغير إمتحان أو درجات.

٧. يخصص لكل من مناهج (اللغة العربية ـ الدين الأسلامى ـ التاريخ ـ العلوم الطبيعية ـ العلوم التكنولوجية) ساعات دراسية متساوية ونسب درجات متساوية ويخصص لباقى المناهج ساعات أقل ونسب درجات أقل بصورة متفاوتة.

٨. تُدَرس جميعُ مناهج هذه المرحلة باللغة العربية ويبدأ تدريس اللغة الإنجليزية إعتباراً من السنة السادسة من سنوات هذه المرحلة وتكون ساعات تدريسها ودرجاتها مساوية لدرجات باقى المواد الأساسية فى هذه المرحلة (اللغة العربية ـ الدين الأسلامى ـ التاريخ ـ العلوم الطبيعية ـ العلوم التكنولوجية).

٩. يتم إمتحان الطالب بصفة دورية شهرية ويخصص لهذا الإمتحان نسبة عشرة فى المائة (١٠٪) من مجموع الدرجات الكلية للسنة الدراسية حيث يحسب المجموع النهائى للطالب فى نهاية العام طبقاً لمجموع درجاته فى هذه الأمتحانات العشرة.

١٠. يتم إحتساب المجموع الكلى للطالب فى نهاية هذه المرحلة طبقا لمجموع درجاته الكلية فى السنوات العشر المكونة لهذه المرحلة حيث يُمْنح الطالب فى نهاية هذه المرحلة شهادة إتمام التعليم الإعدادى (شهادة الإعدادية).

## ٢. مرحلة التعليم التأهيلى (التعليم الثانوى العام والثانوى الفنى حاليا)

### أ. التخصُّصات الدراسية :

١. الدراسات الزراعية.

٢. الدراسات الصناعية.

٣. الدراسات البيطرية.

٤. الدراسات المهَنية.

٥. الدراسات التكنولوجية.

٦. الدراسات الصحية.

٧. الدراسات اللغوية (اللغات الأجنبية : اليابانية ـ الألمانية ـ الفرنسية ـ .. الخ).

٨. الدراسات الإجتماعية.

٩. الدراسات التجارية.

١٠. الدراسات الفنية.

ب. الملامح العامة :

١. مرحلة تعليمية إجبارية مجانية تلتزم بها الدولة ويلتحق بها كل طالب مصرى بعد إنتهاء دراسته فى المرحلة العامة وحصوله على شهادة إتمام التعليم الإعدادى (شهادة الإعدادية) ويتم تدريسها فى المدارس التأهيلية المصرية.

٢. تتكون هذه المرحلة من تخصُّصات عديدة يتم قبول الطلبة الحاصلين على (شهادة الإعدادية) بكل تخصص منها حسب مجموع درجاته الكلى والنوعى فى مناهج المواد التى يريد التخصص فيها.

٣. تتكون من خمس سنوات تعليمية مدة كل سنة منها عشرة أشهر كاملة ويتم إمتحان الطالب بصفة دورية شهرية ويخصص لهذا الإمتحان نسبة عشرة فى المائة (١٠٪) من مجموع الدرجات الكلية للسنة الدراسية حيث يحسب المجموع النهائى للطالب فى نهاية العام طبقاً لمجموع درجاته فى هذه الأمتحانات العشرة. ويُخصص لكل سنة دراسية نسبة عشرون فى المائة (٢٠٪) من مجموع درجات المرحلة كلها ويتم حساب مجموعه النهائى فى السنة الخامسة الأخيرة طبقا لمجموع درجات السنوات الخمس مجتمعة.

٤. يمنح الطالب فى نهاية هذه المرحلة شهادة إتمام التعليم التأهيلى (شهادة التأهيلية) فى تخصُّصه الدراسى (التأهيلية الزراعية ـ التأهيلية الصناعية ـ التأهيلية التكنولوجية ـ التأهيلية الحِرَفية ـ التأهيلية الصحية ـ .. إلخ).

٥. يُشكل الجانب العَملى والتدريبى والحقلى والتطبيقى لكل تخصُّص المحورَ الأساسى لهذه المرحلة التى تمثل مرحلة الإعداد والتأهيل والإحتراف الفعلية بعد خمسة عشر عاماً فى التعليم منها خمس سنوات تخصصية نظرياً وعملياً معاً. وغنى عن الذكر أن هذه الشهادة التأهيلية التخصصية فى مضمونها المثالى يمكن إعتبارها نهاية المطاف فى النظام التعليمى بالنسبة لمعظم التلاميذ حيث يتخرج الطالب بعد إنقضاء دراسته ونجاحه بها حرفياً كفؤاً مسلحاً بالعلم والخبرة قادرا على الإلتحاق والعمل مباشرةً بسوق العمل المتخصص فى مجال دراسته.

## ٣. مرحلة التعليم التخصّصى (التعليم الجامعى حاليا)

أ. الملامح العامة :

١. مرحلة تعليمية إختيارية مجانية يلتحق بها إذا شاء أىُّ طالب مصرى بعد إنتهاء دراسته فى المرحلة التأهيلية ونجاحه فيها وحصوله على شهادة التأهيلية التخصُّصية.

٢. تمثل مرحلة التعليم التخصُّصى المرحلة الثالثة فى العملية التعليمية التى تشمل التعليم الإعدادي والتعليم التأهيلي والتعليم التخصصى والتعليم العالى ويُعْنَى التعليم التخصصى أساساً بإعداد المتخصصين المؤهلين فى مختلف مجالات

العمل (أطباء . مهندسين . زراعيين . تكنولوجيين . بيطريين .. الخ) التى سوف تعتمد أساساً على عمل خريجى المرحلة التأهيلية التخصصية كعمود فقرى لها تحت قيادة هؤلاء المتخصصين.

٣. تتكون هذه المرحلة من (دراسات متخصصة) يتم قبول الطلبة الحاصلين على شهادة التأهيلية التخصُصية بكل منها حسب تخصُصه العلمى حيث تعقد جميع الكليات المتماثلة فى تخصُصها إمتحاناً خاصا مُوحدا يحدده مجلس الدراسات الخاص بها وذلك للطلبة المتقدمين للإلتحاق بها ولا يحق لأى طالب الإلتحاق بأية كلية إلاّ بعد نجاحِه فى إمتحان القبول الخاص بها ويجوز لأىِّ طالب حاصل على شهادة التأهيلية التخصُصية التقدُم لهذا الإمتحان بأىٍّ كلية ضمن موضوع تخصُصه بغض النظر عن عدد السنوات المنقضية منذ حصوله على شهادة التأهيلية التخصُصية.

٤. تتكون من خمس سنوات تعليمية مدة كل سنة منها عشرة أشهر كاملة ويُخصص لكل سنة دراسية نسبة عشرون فى المائة (٢٠٪) من مجموع درجات المرحلة كلها ويتم حساب مجموعه النهائى فى السنة الخامسة الأخيرة طبقا لمجموع درجات السنوات الخمس مجتمعة.

٥. لا ينتقل الطالب من سنة دراسية الى الأخرى التالية لها إلا بعدَ نجاحه فى جميع مناهج الدراسة بتلك السنة.

٦. يمنح الطالب الناجح فى نهاية هذه المرحلة شهادة إتمام التعليم التخصُصى (بكالوريوس زراعة . بكالوريوس صناعة . بكالوريوس طب . بكالوريوس تاريخ . إلخ).

ب. الهيكل التنظيمى :

١. يتكون الهيكل التنظيمى لهذه المرحلة من مجالس متخصصة يتبع كلا منها جميع الكليات القائمة بتعليم هذا التخصُص أيا ما كان موقعها الجغرافى (مثال ذلك أن يشمل مجلس الدراسات الصحية جميع كليات الطب البشرى وكليات الصيدلة وكليات التمريض وكليات الهندسة الطبية .. الخ). ويتكون كلٌ مجلس من جميع عمداء الكليات التابعة له ويجتمع كلٌ مجلس شهريا بالتناوب بصفة دورية فى مقر كلية من هذه الكليات كما يرأس المجلس فى كل إجتماع شهرى عميدُ الكلية التى يعقد بها المجلس.

٢. تشمل هذه المجالس بصورة مبدئية قابلة للتوسع أو إعادة التنظيم طبقا للتخصصات المطلوبة : مجلس الدراسات الصحية . مجلس الدراسات العلمية . مجلس الدراسات الزراعية . مجلس الدراسات البيطرية . مجلس الدراسات الهندسية . مجلس الدراسات التكنولوجية . مجلس الدراسات العامة .. الخ.

٣. يختصٌ مجلسُ الدراسات الخاصة بكل تخصص علمى دونَ غيره من الجهات بتحديد القواعد والأنظمة التى يجب أن تكونَ موَّحدة دونَ أى إختلافات أو إستثناءات لجميع الكليات التابعة له فيما يخصٌ نظم وشروط القبول والمقررات الدراسية والنظام التعليمى والإمتحانات كما يختصٌ المجلس دونَ غيره بمنح شهادة البكالوريوس للطلبة الناجحين طبقا للنتائج الواردة إليه من مجلس كل كلية ولا يجوز لأى جهة أخرى منح هذه الشهادات أو أى شهادات تعليمية أو تدريبية أخرى غيرها أيا ما كانت مُسمياتها كما يختصٌ المجلس دونَ غيره بتحديد وتوصيف وطلب أعداد

أعضاء هيئات التدريس المطلوبين للتدريس بكلياته المختلفة وذلك من بين الحاصلين على شهادة الدكتوراه من جامعة الدراسات العليا فى التخصُّصات التابعة له.

٤. تنتظم الوحدات التعليمية التخصصية فى التسلسل الهيكلى الآتى : الكليات ـ الأقسام ـ الوحدات ولا يُسمح بأى حيود عن هذا التسلسل ويتم ضم جميع الوحدات الخارجة عن سياق التسلسل السابق (وحدات ذات طابع خاص ـ مراكز بحثية ـ معاهد تخصصية ـ .. إلخ) الى الكليات الأصلية حسب تخصصاتها العلمية والتعليمية. وتقتصر مهام وأهداف المرحلة التخصصية على ركنى التعليم والتأهيل أو التدريس والتدريب فقط ولا علاقة لها بالبحث العلمى الذى يجب أن تختص وتتكفل به جهة أخرى متخصصة فقط فى البحث العلمى.

## ٤. مرحلة التعليم العالى

دونما تطرُّق إلى تفصيلاتٍ كثيرة لا مجال للتعرض لها فى هذه العُجالة .. تُمثل مرحلة التعليم العالى المرحلة الرابعة والأخيرة فى العملية التعليمية التى تشمل التعليم الإعدادي والتعليم التأهيلي والتعليم التخصصى والتعليم العالى. ويُعْنَى التعليم العالى بتعليم وتدريب وتأهيل الملتحقين به من خريجى التعليم التخصصى حتى حصولهم على درجة الدكتوراه حيث سيمثلون القيادات والكفاءات العلمية والتخطيطية والإدارية والتنفيذية التى يقع عليها العبء الأكبر فى إقتراح وتحديد خطط التقدم والتنمية والبحث العلمى فى جميع مجالات الحياة فى مصر.

## خاتمة

يستتبع هذا التصور المقترَح لهيكل وشكل النظام التعليمى فى مصر الحاجة إلى إتخاذ بضع خطوات مكملة له أراها هامة من نواحى إجتماعية وقومية كثيرة وهى :

١. عدم تدريس أية لغة أجنبية فى السنوات الخمس الأولى من المرحلة الإعدادية مع البدء بتدريسها إبتداءاً من السنة السادسة من هذه المرحلة وعدم تدريس أية معارف عامة بأية لغة أجنبية فى أى مرحلة سابقة لمرحلة التعليم التخصصى مع الإبقاء على تدريس المعارف العلمية والتكنولوجية فقط باللغة الإنجليزية ـ لأسباب واضحة لا مجال لمناقشتها الآن ـ وذلك فى المرحلة التخصصية.

٢. تمصير المدارس والجامعات الأجنبية وأى مؤسسات تعليمية مماثلة لها وضمها تحت الإشراف الكامل والفعلى لوزارة التربية والتعليم وتحديد شهادة التأهيلية المصرية كمسوغ علمى وحيد للقبول بمرحلة الدراسات التخصصية.

**وقياساً على ما سبق يتم توحيد مؤسسات النظام التعليمى وقصرها فقط على المدارس الحكومية ومثيلاتها من المدارس الخاصة فى مرحلتى التعليم الإعدادى والتأهيلى مع قصر مؤسسات التعليم التخصصى على الكليات الحكومية فقط وعدم السماح للقطاع الخاص إطلاقا بالإستثمار فى مرحلة التعليم التخصصى لأسباب عديدة لا مجالَ لمناقشتها هنا.**

**٣. إعادة النظر فى مفهوم (الجامعة) كهيكل تعليمى حيث لا أرى أى فائدة من تجميع وضم كليات لا يربط بين معظمها أى علاقة (مثل كليات الطب والآداب والحقوق والآثار والهندسة .. الخ) فى نظام يضر أكثر مما يفيد. وربما يمثل إقتراح تكوين المجالس المتخصصة التى تضم وتشرف على الكليات المتماثلة والمتكاملة فى مجالها بديلا أفضل كثيرا عن نظام الجامعات الحالى وخاصة فى ظل مفهوم التخصص والتكامل العلمى الذى لا يمكن تجاهله أو العمل خارج إطاره فى مجال حيوى هام مثل التربية والتعليم.**

**وأخيراً .. فإننى أذ أقدم هذا التصور الجزئى لشكل النظام التعليمى الأقرب إلى المثال السليم كما أتخيله فإننى لا أقدمه إلا بصفتى كمواطن يقض مضجعه محنة التعليم فى وطنه ويؤلمه ما آلَ إليه من تدهور وتخلف ويعيش هذا الهم القومى مفكراً فى أمثل الحلول له ، وداعِياً كل مهتم إلى الإدلاء بدلوه حتى يمكننا معاً الوصول لأمثل الحلول لمشاكل هذا الجانب الحيوى من حياتنا.**